

04/01/2016

من وزير المالية  
إلى

N° 29

الموضوع : حول تطبيق أحكام الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2016.

وبعد ،

يشرفني إعلامكم أنه تم بمقتضى أحكام الفصل 32 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 حذف الفقرة الثانية من الفصل 15 من القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أبريل 1993 المتعلق بالديوان الوطني للتطهير كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. وعليه فإن إقتناءات الديوان من تجهيزات ومعدات سواء من السوق المحلية أو الموردة والتي تتم إبتداء من غرة جانفي 2016 تخضع للمعاليم الديوانية وللأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الإستهلاك طبقا للتشريع الجاري به العمل.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

**التشريع العام للدراسات**  
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي